



## مشروع كلمة الوفد التونسي

خلال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام  
لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
(فيينا، ٣٠ نوفمبر - ٠٤ ديسمبر ٢٠١٥)

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
حضرات السيدات والسادة،

في البداية اسمحوا لي بأن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لأشغال المؤتمر العام، مُتمنيا لكم التوفيق في مهامكم ولأشغال المؤتمر النجاح ومؤكدا لكم دعم وفد بلادي ومساندته لكافة الجهود التي ما فتئتم تبذلونها في هذا الإطار.

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لكل من دعم ترشح تونس لمنصب نائب رئيس المؤتمر عن المجموعة الإفريقية، مُجددا لكم حرص بلادي على الإسهام في إنجاح هذا الحدث الهام خدمة لجهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق تنمية صناعية مستدامة وشاملة، في إطار تحقيق الأهداف التنموية لما بعد ٢٠١٥ خاصة وأنه يأتي بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للأهداف العالمية الجديدة للتنمية المستدامة بحلول سنة ٢٠٣٠ ومنها الهدف التاسع المُتعلق بالصناعة والابتكار والبُنى التحتية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أعرب لكم عن التقدير للدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وعلى رأسها السيد المدير العام "لي يونغ"، في مجال دعم التنمية في الدول النامية والأقل نموا من خلال مساندة جهود هذه الدول في مجال القضاء على الفقر والحد من التفاوت

الجهوي بالإضافة إلى خلق فرص العمل خاصة للمرأة والشباب ودعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية ودعم ريادة المشاريع ونقل التكنولوجيا وتمكين المرأة خاصة في المجال الاقتصادي.

كما يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى ما جاء في كلمات كل من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة الـ ٧٧ زائد الصين.

سيدي الرئيس،

إنّ هذا المؤتمر لينعقد في ظرف اقتصادي دولي دقيق في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية زاد في حدتها وضع سياسي وأمني استثنائي، مما يجعل من الحري بنا جميعا العمل على تعزيز تعاوننا في مجالات التنمية عامة والتنمية الصناعية خاصة.

وفي هذا الإطار، تعبر تونس عن دعمها لمبادرة المدير العام من أجل تحقيق "تنمية صناعية شاملة ومستدامة" وتقديرها لكل الجهود التي بُذلت من أجل إنجاز منتديات التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وخاصة المنتدى الثالث الذي انعقد في الرابع عشر من جويلية ٢٠١٥ في أديس أبابا.

كما تؤكد حرصها على الاستفادة من هذه المبادرة من أجل دعم مسار التنمية في تونس الذي يُشكل أحد الدعائم الأساسية لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. وفي هذا الإطار، يُجدد وفد بلادي الرغبة في الانخراط في "برنامج الشراكة مع الدول" من أجل مزيد دعم القدرة التنافسية للمنتوج التونسي وخلق مناخ ملائم لجلب الاستثمارات، بالإضافة إلى مزيد تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بما يضمن مزيد إيجاد فرص العمل خاصة لأصحاب الشهادات العليا والقضاء على ظاهرة الفقر والحد من التفاوت الجهوي في البلاد من خلال تنمية المناطق الداخلية.

وإذ تُساند بلادي المبادرات التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سواء من خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي انعقد في نيويورك يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٥ حول "تفعيل برنامج ٢٠٣٠ لتنمية مستدامة في إفريقيا" بالإضافة إلى كل المبادرات الرامية لإصلاح المنظمة من أجل مجابهة الصعوبات المالية التي تمر بها، فإنّها تدعو إلى ضرورة استشارة المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء خاصة منها الدول المعنية حول مقترح إعادة هيكلة المكاتب الإقليمية والوطنية للمنظمة في الخارج.

ويُحيي وفد بلادي في هذا السياق، ما تمّ التوصل إليه خلال هذه السنة بخصوص الإبقاء على موازنة الموارد الخاصة بإفريقيا وذلك بعد التشاور مع المجموعة الإفريقية.

**سيدي الرئيس،**

إنّ تونس التي ارتبطت منذ أكثر من أربعين سنة بعلاقات تعاون متينة مع المنظمة تجسدت من خلال فتح مكتب وطني لها في بلادنا وإنجاز عديد المشاريع والبرامج كان آخرها التوقيع خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ على مشروع "تعزيز دخول المنتجات الغذائية المحلية إلى الأسواق العالمية" والذي سيتم تقديمه خلال الاجتماع الثاني للمانحين الذي سينعقد على هامش أشغال المؤتمر، كأحد المشاريع النموذجية للمنظمة. كما حقق مشروع "تسهيل تشغيل الشباب في القطاعات المنتجة من خلال ريادة الأعمال في المناطق الداخلية" الذي انطلق العمل فيه نهاية ٢٠١٢، نجاحا كبيرا حيث أسهم في دعم الجهود التي تبذلها تونس من مجال خلق مواطن الشغل خاصة للمرأة والشباب. وقد تمّ اختيار هذا المشروع كذلك ضمن المشاريع النموذجية للمنظمة خلال الاجتماع الأول للمانحين الذي انعقد في فيينا يوم ٠١ نوفمبر ٢٠١٤ بمشاركة السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم.

وإنّ تونس وإذ تُعرب عن شكرها للمنظمة وجمهورية إيطاليا على الموافقة على تمديد هذا المشروع لمدة إضافية حتى يشمل مناطق الجنوب التونسي التي هي في أشد الحاجة لمزيد الدعم في مجال تشغيل الشباب، لتُهيئ ببقية المانحين من أجل التقديم الدعم المالي اللازم لهذا المشروع الهام.

كما يتوجه وفد بلادي بالشكر للمنظمة على دورها الفعّال من أجل الموافقة خلال سنتي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على إنجاز أربعة مشاريع لدعم المحافظة على البيئة في تونس وذلك في إطار "برتكول مونتريال".

**سيدي الرئيس،**

لا يخفى على الجميع اليوم أنّ ظاهرة الإرهاب بلغت درجة من الخطورة غير المسبوقة حيث أصبح الإرهابيون يحتلون مناطق شاسعة ويهددون كيانات الدول وليس أدلّ على ذلك من الهجمات التي تعرضت مؤخرا لها كل من فرنسا ولبنان ومصر ومالي بالإضافة إلى العملية الإرهابية الغادرة والجبانة

التي تعرضت إليها العاصمة التونسية وأسفرت عن استشهاد ١٢ من عناصر الأمن الرئاسي وجرح ٢٠ من بينهم عدد من المدنيين.

وأمام الاستفحال الخطير لهذه الظاهرة بشكل أصبحت معه المقاربة الأمنية وحدها غير كافية إذ أصبح حربًا بالمجتمع الدولي اليوم أن يخوض حربًا وفقًا لمحاربة شاملة تشمل المستويين التتموي والفكري للقضاء على آفة الإرهاب واقتلاعها من جذورها.

وتتطلع تونس في هذا المجال من المجتمع الدولي عموماً ومن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشكل خاص مزيد دعم الجهود التي تبذلها بلادنا للقضاء على البطالة والفقر والتهميش ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة المناطق في البلاد، مما يُشكل بدوره دعماً للجهد الوطني من أجل مكافحة الإرهاب وتغريب التنظيمات الإجرامية المُستترة بالدين، بالشباب والمراهقين مُستغلين في كثير من الأحيان أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة .

**سيدي الرئيس،**

في ختام هذه الكلمة لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سكرتارية المؤتمر لعملها الدؤوب من أجل توفير الظروف الملائمة لانعقاد المؤتمر، مُتمنياً لأشغاله النجاح والتوفيق خدمة للجهد المبذول من قبل المجموعة الدولية لتحقيق التنمية الشاملة في العالم.

**وهذا**